عمال شركة النفط يطالبون محافظ عدن بتنفيذ قرار مجلس الوزراء باستعادة منشأة حجيف

مدير شركة النفط بعدن: مسلحون تابعون للمستأجر منعوا الوكيل الضلاعي ولجنة استلام منشأة حجيف من الدخول

■ عدن/ عيدروس نورجي :
تصوير/ محمد عوض:

استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم 66 لسنة 2013م بشأن منع إبرام عقود تأجير أو تجديد عقود التأجير لكافة المنشآت النفطية بمحافظة عدن وللقرار الوزاري رقم (18) لسنة 2013م لوزير النفط والمعادن فقد تم تشكيل لجنة لاستلام منشأة حجيف بمحافظة عدن برئاسة الأخ عبدالسلام صالح حميد مدير عام فرع شركة النفط اليمنية بمحافظة عدن تضم سبعة أعضاء من مدراء الدوائر والمختصين والقانونيين بالإدارة العامة لشركة النفط اليمنية، وفرع الشركة في محافظة عدن.

وعن تداعيات ما حدث عند ذهاب الأخ احمد الضلاعي وكيل محافظة عدن برفقة رئيس وأعضاء اللجنة لاستلام منشأة حجيف من المستأجر توفيق عبدالرحيم صباح أمس الأول الثلاثاء بعد انتهاء عقد التأجير معه بتاريخ 11 مارس الجاري واقعة منع المسلحين التابعين للمستأجر من دخول وكيل المحافظة مع رئيس وأعضاء اللجنة لاستلام منشأة حجيف قال الأخ عبدالسلام حميد مدير فرع شركة النفط اليمنية م/ عدن رئيس لجنة استلام منشأة حجيف بأنه وفقاً لتوجيهات الأخ وحيد رشيد محافظ عدن بتكليف الأخ احمد الضلاعي وكيل محافظة عدن لمرافقة اللجنة لاستلام منشأة حجيف بحسب تواصل احمد الضلاعي مع المستأجر الذي وافق على تسليمها وعند وصولنا برفقة وكيل المحافظة ودخولنا ساحة المنشأة يتقدمنا الوكيل تصدى لنا مسلحون وأشهروا أسلحتهم علينا جميعاً وأجبروا الجميع على الخروج بقوة السلاح ولم يذعنوا لكلام الوكيل احمد الضلاعي وهذه الواقعة بحضور الحرس المكلفين بحراسة المنشأة التابعين للأمن المركزي الذين كان لهم موقف سلبي تجاه منع أو ضبط المسلحين، وخرجنا مجبرين وتحدث لنا الوكيل الضلاعي بأنه سيرفع تقريراً للأخ محافظ عدن بالواقعة.

أما الأخ محمد عبدالتواب الخرساني مدير دائرة المتابعة والتقييم لأداء الفروع والمنشآت بالإدارة العامة لشركة النفط اليمنية عضو لجنة الاستلام فقال إن التصرف الاهوج للمسلحين التابعين للمستأجر يعبر عن تنصل المستأجر توفيق عبدالرحيم عن التزاماته في العقد المبرم معه لتأجير منشأة حجيف وتصرفاته غير المسؤولة تعبر عن رغبته في الاحتفاظ بمنشأة حجيف بطرق مخالفة للقانون.. وعلى قيادة المحافظة ممثلة بالمحافظ وحيد رشيد تحمل مسؤوليتها تجاه العابثين بأمن محافظة عدن.. واستعادة منشأة حجيف المملوكة للدولة ..

وما حصل للأخ احمد الضلاعي وكيل محافظة عدن واللجنة المشكلة من قبل معالي وزير النفط والمعادن نأسف أن يحدث في عدن المشهود لها بانحيازها للقانون .. ونعبر عن تقديرنا لجهود الوكيل احمد الضلاعي الذي وعد بالتواصل وإبلاغ الجهات ذات العلاقة بما حصل.

وتحدث القانوني فائز سعد الفراصي من الشؤون القانونية بالإدارة العامة لشركة النفط اليمنية عضو اللجنة قائلاً إن استخدام القوة من قبل مسلحين بلباس مدني تابعين للمستأجر توفيق عبدالرحيم بمنع اللجنة برفقة الوكيل احمد الضلاعي من دخول منشأة نفطية حكومية بهدف استلامها من المستأجر الذي انتهى العقد القانوني المبرم معه، هذا التصرف يعتبر من الجرائم الجسيمة .. وبصراحة لم أتوقع التصرف الهمجي الموجه ضد مسؤولين في السلطة ممثلة بوكيل محافظة عدن.

ومن جانبنا كلجنة مشكلة بقرار وزاري لاستلام منشأة حجيف ابلغنا قيادة وزارة النفط والإدارة العامة لشركة النفط والنائب العام وكافة الجهات المسؤولة بواقعة طردنا وإخراجنا من قبل مسلحين تابعين للمستأجر تحت تهديد السلاح وبمتابعتنا لضبط المسلحين ومن يقف خلفهم لتقديمهم للمساءلة القضائية.

وعن مواقف العاملين بشركة النفط م/ عدن تحدث الأخ سهيل عوض سهيل مدير إدارة المحطات بفرع شركة النفط بعدن مؤكداً وقوفهم جميعاً مع إدارة الشركة بعدم تجديد العقد المبرم لتأجير منشأة حجيف واستعادتها.. وأنهم لن يسمحوا للعابثين بالاستحواذ على منشآت وأملاك شركتهم وسيعلنون الإضراب عن العمل في حالة تعذر وتهاون الحكومة في استعادة منشأة حجيف النفطية.

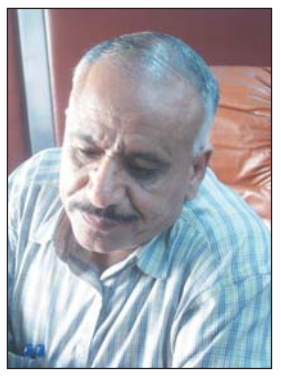

عبد السلام حميد

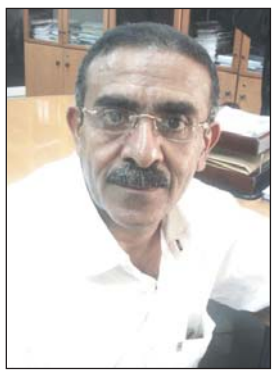

محمد عبدالتواب الخرساني

فائز سعدالفراصي

سهيل عوض

محمد الخرساني: على قيادة محافظة عدن تحمل مسؤوليتها لمحاسبة العابثين بأمن المحافظة واستعادة ممتلكات الدولة

القانوني فائز الفراصي: أبلغنا كافة الجهات والنائب العام بمنعنا من استلام منشأة حجيف بتهديد السلاح من قبل تابعين للمستأجر

سهيل عوض: جميع العاملين بالشركة لن يسمحوا للعابثين بالاستحواذ على منشأة الشركة وسيعلنون الإضراب في حالة تهاون الحكومة

د. محمد رجب أبو رجب

إسرائيل تسعى للالتفاف على قضية اللاجئين الفلسطينيين

يعترف الإسرائيليون أن قضية اللاجئين هي محور الصراع ولا يمكن أن يكون هناك سلام في المنطقة بدون حلها، خاصة أنها من قامت في عام 1948م بطرد سكان 531 مدينة وقرية فلسطينية، كانوا يشكلون الأغلبية في فلسطين، لهذا واستباقاً لأي طرح لقضية اللاجئين على أبواب زيارة أوباما للمنطقة، تعمل حكومة الكيان الصهيوني في هذه الأيام على إيجاد تعريف جديد للاجئ الفلسطيني لدى المنظمات الدولية، وتقول إن اللاجئ هو من خرج من فلسطين عام 1948م وبأن عددهم لا يتعدى خمسمائة ألف لاجئ ، أما ذرية هؤلاء وزيادة أعدادهم في الشتات فهي ليست مسؤولة عنهم، أي إنها غير مسؤولة عن ما يزيد على سبعة ملايين لاجئ فلسطيني، وهنا تمارس حكومة الاحتلال حملة جديدة من التضليل والمخادعة بالحديث عن شيء رمزي في المسؤولية عن اللاجئين في حالة التفاوض عن حق العودة أما الحقيقة فإن حق العودة غير قابل للتصرف وهو حق مكفول بالميثاق العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الإقليمية الأخرى وهو تطبيق للقانون الدولي تم تخصيصه للاجئين الفلسطينيين في قرار الأمم المتحدة رقم 194 والذي تم تأكيده أكثر من 135 مرة، وهو نابع من حرمة الملكية الخاصة التي لا تنقضي بالزمن ولا بالاحتلال ولا بالسيادة على الأرض، وهو حق فردي لا تجوز فيه الانابة أو التمثيل وهو حق جماعي تطبيقاً لحق تقرير المصير، وكون إسرائيل هدفها إنكار حق العودة، نجدها تلجأ أثناء المفاوضات لتغليف هذا الإنكار بقبول رمزي هي تحدده.

ما يجب أن تفهمه حكومة الكيان الصهيوني أنه اليوم وبعد مايزيد على أربعة وستين عاماً من الحروب والتشرد والمنافي والمعاناة لن يتخلى اللاجئون عن حقهم في العودة إلى وطنهم وديارهم ولن يكون هناك تسوية فعلية في منطقة الشرق الأوسط دون عودة اللاجئين إلى الديار التي طردوا منها، أما كلمة (العودة) فهي تزداد ترسخاً على مر الأجيال الفلسطينية اللاجئة وبشكل تزايد.

اليوم يجري الحديث عن زيارة مرتقبة للسيد أوباما للمنطقة: إلى الكيان الصهيوني، وإلى رام الله مقر السلطة الفلسطينية، والسؤال المطروح ماذا يحمل أوباما في جعبته للاجئ الفلسطيني؟

أسئلة محددة للسيد أوباما:

س1) هل أنت مع حق عودة اللاجئين كل اللاجئين في الشتات إلى وطنهم وتطبيق قرار 194 الصادر عن الأمم المتحدة ؟

س2) هل أنت مع وقف بناء المستوطنات؟ وفي حالة عدم التزام إسرائيل بذلك ماهو موقفكم؟

س3) هل أنتم مع تهويد القدس ؟

س4) هل انتم مع دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف؟

س5) ماهو موقفكم من موضوع 5000 أسير في سجون الاحتلال ؟

نحن نريد أجوبه محددة، خاصة في ظل حالة الغليان التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع جراء التعسف الصهيوني.

هل ستكيلون بمكيالين كما تعودنا ؟

أنا لا أريد أن استبق الأحداث، ولكن الشعب الفلسطيني لن ينتظر طويلاً، وهذا ما يجب أن يفهمه الجميع.

مناقشة مسودة مشروع قانون مزاولة مهنة المقاولات في ورشة عمل بصنعاء

■ أكتوبر/ عادل الحزمي :

نظم الاتحاد العام للمقاولين اليمنيين أمس بصنعاء ورشة عمل خاصة لمناقشة مسودة مشروع قانون مزاولة مهنة المقاولات في اليمن.

وفي الورشة التي أقيمت بالتعاون مع شركة مأرب اليمنية للتأمين، والمركز اليمني للتأمين الهندسي ألقى وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبد الله الكرشمي كلمة نيابة عن رئيس مجلس الوزراء محمد سالم باسندوة أشار فيها الى أهمية الورشة التي يأتي انعقادها قبل أيام من انطلاق مسيرة الحوار الوطني والذي تشارك فيه كافة القوى الوطنية في بلادنا بمختلف شرائحها وبرعاية إقليمية ودولية.

وأشار إلى إن الجميع يتطلعون ومن خلال الحوار المرتقب الى بناء مجتمع جديد تترسخ فيه قيم العدالة والمساواة للانطلاق نحو مسيرة البناء والتشييد التي تضررت كثيرا جراء الأحداث التي شهدها الوطن خلال الفترة الماضية.

ولفت الوزير الكرشمي إلى أهمية قطاع المقاولات الذي يمثل العمود الفقري والمكون الأساسي في منظومة المؤسسات المعنية بقطاع البناء والتشييد، كما يمثل حجر الزاوية في عملية تطوير الأوطان .. منوها بضرورة الارتقاء بعملية المقاولات لما من شأنه الوقوف بأقدام راسخة أمام احتياجات المستقبل وتحدياته وتحقيق النهوض الحضاري بالوطن لاسيما في ظل ما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة في إقامة مشاريع البنى التحتية التي يحتاج إليها المواطن حاضرا ومستقبلا ولما يمثله من فرص عمل كثيرة ومستدامة للشباب بمختلف شرائحهم.

وحث وزير الأشغال كافة المشاركين في الورشة على ضرورة استشعار الأهمية البالغة التي تمثلها مهنة تنظيم المقاولات في اليمن ، ومن حيث أن مشروع قانون المقاولات يمثل المرجعية الأولى في تنظيم مزاولة المهنة وتحديد العلاقة بين مختلف الجهات والأطراف بالإضافة إلى أنه سيؤسس لشراكة واضحة المعالم فيما بينها بما يخدم قطاع المقاولات والارتقاء بأدائه، مبديا استعداد الحكومة ودعمها لكل عمل يهدف إلى خدمة الوطن وإسعاد المواطن.

من جهته أكد رئيس اتحاد المقاولين يحيى الضنين أنه تم البدء في إرساء العمل المؤسسي للاتحاد العام وذلك من خلال إعداد اللوائح الداخلية والتنظيمية المختلفة وفقا للمعايير الإدارية الحديثة.. مشيرا إلى أن الاتحاد قام بالتنسيق مع عدد من الأصدقاء والمهتمين باتحاد المقاولين اليمنيين والذين قدموا مجموعة من الخدمات والمميزات لقطاع المقاولين والتي منها على سبيل المثال شركة مأرب للتأمين ومؤسسة الاسمنت وكاك بنك وغيرها من الجهات الأخرى.

وأوضح أن الاتحاد العام للمقاولين يعد للقيام بتنفيذ ورشة عمل مشتركة بالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والطرق والجهات ذات العلاقة داخليا وخارجيا حول التنظيم والتطوير والتأهيل لقطاع المقاولات في اليمن وأهمية دوره في مجال التنمية.

ولفت الضنين إلى أن اتحاد المقاولين قد باشر بمتابعة التعويضات والفوارق السعرية مع الجهات ذات العلاقة التي صدر بخصوصها قرار مجلس الوزراء رقم (30) لسنة 2013 وآليته التنفيذية معتبرا ذلك القرار بأنه وفر العديد من المعالجات بالإضافة الى وجود بعض الملاحظات التي سيتم التواصل بشأنها مع الجهات المختصة.

من جانبه أشار نائب رئيس اتحاد المقاولين أمين صالح ناجي إلى أهمية قطاع المقاولات من أجل إنعاش التنمية في اليمن مطالبا بضرورة إيجاد إطار قانوني وتشريعي ينظم مزاولة مهنة المقاولات لاسيما وأنه يعاني من تحديات كبيرة تسببت في إعاقة دوره التنموي.

وكان المدير التنفيذي للمركز اليمني للتحكيم الهندسي لشركة مأرب اليمنية للتأمين المهندس احمد محمد علي عثمان قد قدم عرضا لمسودة مزاولة مهنة قطاع المقاولات في اليمن،منوها بجهود الاتحاد، وشركة مأرب اليمنية للتأمين في تنظيم وإقامة هذه الورشة.

وأقر المجتمعون في ختام الورشة تشكيل لجنة صياغة لمراجعة مسودة مشروع قانون مزاولة مهنة المقاولات في اليمن خلال فترة أسبوع.

ياسر جعفر نائباً لمدير أمن مصافي عدن

■ عدن / محمد القادري:

أصدر الدكتور/ نجيب منصور العوج – المدير العام التنفيذي لشركة مصافي عدن قراراً قضى بتعيين الأخ/ ياسر جعفر علي سالم نائباً لمدير إدارة الأمن بالشركة خلفا للأخ/ علي عبد ربه الحاصل الذي تم ترقيته وتعيينه مؤخراً مديراً لإدارة الأمن.

يذكر أن الأخ/ ياسر جعفر (43عاما) الحاصل على دبلوم عال في إدارة الأعمال قد عمل مساعدا لمدير أمن الشركة للشؤون الإدارية قبل تعيينه بمنصبه الأخير ويعد من الكفاءات الإدارية والقيادية المتميزة .

(تعزيز المهارات الاحترافية في الإعلام الجديد) في دورة تدريبية بالحديدة

■ الحديدة / أحمد كنفاني:

تعرف (20) إعلامياً من العاملين في مختلف الوسائل الإعلامية في محافظة الحديدة على وسائل استخدام الإعلام الاجتماعي الحديث (صحافة المدونات) وأهميتها ومزاياها بالإضافة إلى تطبيق عملي على المدونات وكيفية إنشاء مجموعات وصفحات في الفيس بوك ومدونات تخدم الصحفي في تنفيذ وتكوين مناصرة إعلامية تسهم في الحد من استغلال الأطفال وإيجاد حلول للمشاكل التي يتعرضون لها في حياتهم .

كما تلقى المشاركون في الدورة التدريبية التي نظمتها منظمة رعاية الطفولة على مدى يومين في مجال (تعزيز المهارات الاحترافية في الإعلام الجديد لخدمة قضايا الطفولة) العديد من المهارات المتصلة بالإعلام الاجتماعي الجديد .

وفي افتتاح الدورة أشارت مسؤولة الاتصال والإعلام في منظمة رعاية الطفولة هند الارياني إلى أن الدورة تهدف إلى تزويد المشاركين بمهارات وقدرات مختلفة تتعلق بكيفية إبراز قضايا الطفولة وتبني حملات إعلامية تبرز قضاياهم ومناقشة همومهم وتطلعاتهم في المستقبل .

وأكدت أن الإعلام يلعب دوراً مهماً ومحركاً لايستهان به في إيصال قضايا الطفولة إلى صناع القرار.. موضحة أن الدورة هي الثانية التي تنظمها المنظمة في المحافظة خلال العام الجاري .

من جانبه دعا مدرب الدورة محمد جسار المشاركين إلى اكتساب المهارات والمعارف وأن تنعكس المعلومات والمهارات التي سيحصل عليها المتدربون على واقع أعمالهم اليومية في الميدان .

ورشة عمل حول ظاهرة الثأر وآثارها ومخاطرها على المجتمع في رداع

■ رداع/ محمد المشخر:

عقدت بمدينة رداع محافظة البيضاء أمس ورشة عمل حول مخاطر ومحاربة ظاهرة الثأر واثرها على المجتمع بمناطق قيفة في رداع نظمتها منظمة صناع السلام والتنمية بمحافظة البيضاء بمشاركة عشرين مشاركا بهدف توعية المواطنين تحت شعار (نحو قيفة بلا نزاع) .

وتهدف الورشة التي تستمر على مدى يومين إلى رفع الوعي المجتمعي بمخاطر ظاهرة الثأر وأثرها السلبى على المجتمع ودور المجتمع في الإسهام في الظواهر السلبية على السلم الاجتماعي وزيادة الاستقرار وبناء السلم الاجتماعي ونشر ثقافة التعايش السلمي والتعاون بين أوساط المجتمع.

وفي افتتاح الورشة أكد رئيس المنظمة /عبدالله عاتق السوادي أهمية تنظيم مثل هذه الورشة التوعوية التي تخدم المجتمعات المحلية في المحافظة ومديريات رداع ، مشيراً إلى أن هذه الورشة تأتي ضمن العديد من الأنشطة التوعوية التي تنفذها المنظمة لمحاربة الظواهر السلبية التي من أبرزها ظاهرة انتشار قضايا الثأر والاقتتال القبلي ، وأثرها السلبي في تمزيق النسيج المجتمعي وإثارة الرعب والتي تؤدي إلى حدوث خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات .

ولفت السوادي في كلمته إلى أن ظاهرة الثأر وآثارها ومخاطرها على المجتمع تعتبر من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع.. وتطرق المشاركون في الورشة إلى أهم القضايا التي تعاني منها مديريات منطقة قيفة ،كانتشار ظاهرة القتل والثأر مؤكدين أهمية الأخذ بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف لمحاربة هذه الظواهر السلبية ،والحرص على توعية المجتمع بهذه التعاليم السامية التي تحفظ وحدة وصف المجتمع وتنمي الأخوة والمحبة والألفة بين الأفراد المجتمع ، مشددين على أن أهم الأسباب في ذلك ضعف الوازع الديني والجهل وتفشي ظاهرة التعصب الأعمى والتأثر بثقافة البيئة المحيطة ،بالإضافة إلى ضعف دور الأمن وفساد القضاء.